

ميشال نوفل

عصف فكري في إستانبول:

أزمة الإسلام السياسي في تركيا

يتناول هذا الموضوع جلسة "عصف فكري" نظمتها مؤسسة الدراسات الفلسطينية في إستانبول في آذار / مارس الماضي، وأدارها الأستاذ ميشال نوفل، وشارك فيها مجموعة من الأساتذة الجامعيين المتخصصين بمجال الإسلام السياسي والمتابعين ليوميات العمل السياسي في تركيا عبر الكتابة المنتظمة في كبريات الصحف والمجلات المحلية والأجنبية ومنها "النيويورك تايمز" و"الفورين أفيرز" و"مليت" و"حرية" و"زمان". والهدف من الجلسة هذه هو الإضاءة على الأزمة السياسية التي تعيشها تركيا في العامين الأخيرين، وخصوصاً معضلة الإسلام السياسي في ضوء "الحرب المفتوحة" بين زعيم حزب العدالة والتنمية، رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان، والداعية فتح الله غولين والجماعة الدينية التي يدير شبكتها الواسعة انطلاقاً من الولايات المتحدة حيث يقيم، وتداعيات قضايا الفساد التي تشوّه سمعة الحزب الحاكم وزعيمه رجب طيب أردوغان، وتلقي ظلالاً كثيفة على ما سُمي "النموذج التركي" المعدّ للتسويق في البلاد العربية.

مقدمة

وكشفت وقائع تتعلق باحتمال تورط مسؤولين كبار في قضايا الفساد، وتعرض مؤسسات إعلامية كبرى لضغوط مباشرة من السلطة، وحدوث اختراق سياسي لعمل النظام القضائي، وقد وُضعت فضيحة الفساد التي هزت الحكومة جانباً بينما تم العتب بالأدلة على ما يبدو. وجرى في الوقت نفسه تفكيك مكونات أساسية في بناء دولة

يخرج النظام الديمقراطي في تركيا مثخناً بالجراح جرّاء عاصفة الانتخابات البلدية التي تحولت في السياق السياسي إلى استفتاء على شعبية زعيم الحزب الحاكم، رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان؛ لم يُفتح أي تحقيق قضائي بشأن التسجيلات الصوتية التي سُربت قبل الانتخابات

الأترك ما لبثوا أن توقفوا عن التباهي بهذه الروابط، مع تدهور العلاقات مع الجوار في الجنوب والشرق، وتحديداً مع سورية، فضلاً عن اضطراب العلاقة بإيران وروسيا، وهما الداعمتان الأساسيتان لدمشق.

لقد أبدت تركيا حرصاً على عدم التصرف بمفردها في إدارة الأزمة السورية، ولذلك سعت دائماً للحصول على غطاء عربي لتحركاتها، بل طلبت من الجامعة العربية الانخراط أكثر في الشأن السوري. وكانت تركيا تحاول التوفيق بين دعوة حلفائها الغربيين، ولا سيما واشنطن، إلى دعم إنشاء مناطق عازلة وأخرى محظورة على الطيران في سورية، ومعارضة شنّ عملية عسكرية بقيادة غربية أو أميركية على غرار تلك التي نُفّذت في ليبيا وتسببت بإبراك المقاربة التركية الحذرة.

كان الهاجس التركي العميق تجنّب ظهور أفغانستان ثانية عند العتبة الجنوبية للأناضول، والحوّل دون استخدام تركيا قاعدة أمامية للولايات المتحدة ضد سورية، نظراً إلى دروس التجربة الباكستانية المزرية في النزاع الأفغاني، والعمل في الوقت نفسه لدفع الأميركيين إلى المشاركة بفاعلية في المواجهة مع النظام السوري وحلفائه الخارجيين. في النهاية غرقت سورية في نزاع مذهبي وما يشبه الحرب الأهلية، الأمر الذي يعني أن تركيا التي فشلت في جعل بشار الأسد يرحل سريعاً، باتت أمام حرب استنزاف طويلة، ومخاطر عدم استقرار تصدّرها سورية إلى الجوار، ومنه تركيا التي تعاني قصوراً مزمناً جرّاء عدم تسوية المشكلة الكردية التي تتأثر بالمكاسب التي يحققها الأكراد السوريون من طريق إنشاء مناطق تتمتع بالإدارة الذاتية بحكم الأمر الواقع على الحدود السورية - التركية التي

القانون في تركيا، وبات مستبعداً أن تعود الأمور إلى المجرى الطبيعي الذي يسمح بالمساءلة والمحاسبة، وذلك بسبب دخول البلد مرحلة يزداد فيها التوتر والاستقطاب تزامناً مع الاستعداد للانتخابات البرلمانية والرئاسية.

ويرجح مراقبون أن قيادة الحزب "الإسلامي" الحاكم ستواصل نفي الاتهامات بالفساد، ومتابعة التدابير المضادة للمؤامرة في جهاز الأمن والقضاء ووسائل الإعلام، الأمر الذي يفضي إلى تعزيز بنية النظام القمعي الزاحف.

لقد ذهب أردوغان بعيداً في الاعتماد على خطاب الاستقطاب والعزل منذ اندلاع حركة الاحتجاج ضد إزالة حديقة غيزي في إسطنبول (ربيع سنة ٢٠١٣)، وانكشاف فضيحة الفساد في ١٧ كانون الأول / ديسمبر الماضي، بحيث صار من الصعب العودة إلى قاعدة التوافق الوطني في ظل استمرار النهج الشعبوي لأردوغان. وعلى الرغم من تعرّض المعارضة العلمانية والصحافة والقضاة والعلويين لضربات قاسية من جانب حزب العدالة والتنمية، فإن هذه الفئات تظل جزءاً لا يتجزأ من المجتمع التركي المتعدد قومياً وثقافياً.

وإن تشديد الخناق على هذه الفئات سعيّاً لتحسين قاعدة الحزب الحاكم، من شأنه أن يقوّض الانسجام في كيان البلد الذي يواجه تحدي الحركة القومية الكردية، وانكشاف الأناضول أمام عواصف مرحلة انتقالية مديدة في جواره العربي.

قبل ثلاثة أو أربعة أعوام كانت نقطة القوة لتركيا في سياستها الخارجية هي العلاقات المتنامية مع الجوار العربي، وكانت أنقرة تفاخر بصلاتها الخاصة مع سورية بشار الأسد، لكن المسؤولين

جامعيون متخصصون بحقل الإسلام السياسي الخوض في القضايا التي تثيرها الأزمة السياسية في تركيا، وخصوصاً معضلة الإسلام السياسي في ضوء "الحرب المفتوحة" بين زعيم حزب العدالة والتنمية، رئيس الحكومة رجب طيب أردوغان، والداعية فتح الله غولين والجماعة الدينية التي يدير شبكتها الواسعة انطلاقاً من الولايات المتحدة حيث يقيم. والمسألة المطروحة على الأساتذة علي بولاتش الباحث في تاريخ الأديان والمستشار السابق لأردوغان، ومصطفى أكبول المتخصص بموضوع الإسلام والحداثة، وجنكيز تشاندار المحلل السياسي المعروف الذي كان، حتى وقت قريب، يدرّس تاريخ الشرق الأوسط المعاصر في الجامعة، تنطلق من كيفية تعريف الأزمة السياسية الراهنة في تركيا، وما إذا كانت مجرد أزمة سياسية تعني أساساً ممارسة حزب العدالة والتنمية الحاكم القادم من الحركة الإسلامية، أم أزمة شاملة للإسلام السياسي في البلد. ومن هذه الإشكالية يأتي السؤال الفرعي: ماذا يعني، أو ما هي دلالات أن ينقلب شريك إسلامي لأردوغان هو فتح الله غولين، إلى معارض رئيسي للممارسات الأردوغانية، أم أن الحليفين السابقين يخوضان صراعاً على السلطة لا علاقة له بمناخات التيار الإسلامي الذي جمعهما في يوم من الأيام؟ علي بولاتش المفكر الهاديء الذي له العديد من الكتب عن الشرق الأوسط وتاريخ الأديان، يأخذنا في مطالعة واسعة بشأن تركيبة الحركة الإسلامية في تركيا. يشرح أن هذه الحركة مكونة من ٣ تيارات: ثقافي، واجتماعي / مدني، وسياسي، وأن المكون الثقافي يقوم على نشاطات العديد من دور النشر والمئات من المجلات وأعمال الترجمة

تمتد على طول ٩١١ كيلومتراً. أليس مدعاة للتفكير والتأمل أن يكون تصويت الأكراد في تركيا في الانتخابات البلدية الأخيرة قد جاء لمصلحة الحكم الذاتي؟

جلسة العصف الفكري

راودتنا فكرة أن يكون منتج "ترابياً" على البوسفور حيث أقمنا هذه المرة مكاناً رحباً لمناقشة على طريقة المشائين، إذ يحلو الكلام وتنجلي الأفكار حيث يهب الهواء الحيوي من البحر الأسود، وله فوائد علاجية جمّة منها إخراج البخار من الرؤوس الحامية... لكن لا بأس من أن يكون اللقاء في زاوية في ساحة تقسيم في إستانبول حيث تذكّرنا اللقاءات العفوية مع معارف وأصدقاء في "جادة الاستقلال" وسط الفيضان البشري المتدفق من كل أركة "بيراً" البيزنطية، بأن "المدينة - العالم" لا تزال تحت وطأة الأحداث الساخنة للانتفاضة الشبابية كونها شكلت انقطاعاً جذرياً في مسار سياسي تسبّب بصدمة للطبقة السياسية الحاكمة، ونبهت إلى أنه طال المقام بأردوغان على رأس السلطة، والذي يحب أن يُشبّه بالسلطان سليمان القانوني. وكان علينا عشية ترتيب جلسة المناقشة أن نلبي دعوة صديق إلى حضور مباراة كبرى للعبة كرة القدم على ستاد يوم فنيربهشي الذي يتسع لأكثر من ٥٠,٠٠٠ متفرج. ولقد رأينا وسمعنا كيف تختلط الهتافات الرياضية بتلك السياسية التي تصف أردوغان بـ "الحرامي" في نسق احتفالي هادر ربما يعود في جذوره التاريخية إلى العهد البيزنطي. بعيداً عن الضجيج الذي يلف المدينة التي تتوسع على الدوام، سيحاول أساتذة

دفع النموذج التركي نحو دولة القانون ومواصلة الجهود للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي.

وخاض أردوغان بالتنسيق مع جماعة غوليين معركة كبرى أسفرت عن وضع حد لتدخل المؤسسة العسكرية في الشأن السياسي، وهي ظاهرة سلبية طبعت الحياة العامة في تركيا منذ رحيل مؤسس الجمهورية مصطفى كمال.

في هذه الأثناء أكدت حكومة أردوغان أن تركيا متمسكة بالتزاماتها ووظيفتها بصفتها عضواً في حلف شمال الأطلسي، بما في ذلك ارتباطها الاستراتيجي بالغرب، وتعهدتها بتسويق نموذجها الديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط، واحترامها وجود إسرائيل بصفتها دولة من دول المنطقة، فضلاً عن اضطلاعها بدور محوري بحكم موقعها الجيو-سياسي لتأمين مصادر الطاقة عبر العمل لجعل بلاد الأناضول محطة مركزية لخطوط النفط والغاز، ومقاومة المجموعات المتطرفة مثل تنظيم "القاعدة" وغيرها. وعرفت هذه السياسة النجاح حتى سنة ٢٠١١، أي بعد مرور عام على الاستفتاء بشأن تعديل الدستور (نال ٥٠٪ من أصوات الناخبين)، وفوز عبد الله غول برئاسة الجمهورية. عند هذه النتيجة الكاسحة اعتبر قياديو "العدالة والتنمية" أنهم لم يعودوا بحاجة إلى التحالف مع المجموعات الأخرى، ومنها الليبراليون.

ومنذ ذلك الحين تصرفوا بطريقة توحى بأن السلطة ملك لهم وحدهم، بعيداً عن "رفاق الطريق" السابقين، وراحوا يعملون لإضفاء لونهم الخاص ومفاهيمهم على بلد تحكمه تركيبة إثنية وثقافية تتسم بالتعددية. ويروي بولاتش، المطلع على خفايا "التجربة الإسلامية"، أن أردوغان استند

والمؤسسات الوقفية، بينما يتمثل المكون الاجتماعي / المدني في الجماعات الدينية والطرق الصوفية التقليدية، وتتموضع جماعة غوليين في هذه الكتلة الاجتماعية الكبيرة من حيث عدد المنتسبين، وتمتد شبكة نفوذها الواسعة إلى وسائل الإعلام وأجهزة الأمن والقضاء والتعليم. وتوزع يومية "الزمان" التي تُعتبر الصحيفة الرئيسية لجماعة غوليين، مليون و١٨٠,٠٠٠ نسخة، وللجماعة تأثير كبير لدى الفئات المتوسطة، وخصوصاً التجار والموظفين والعاملين في حقل التربية والتعليم.

أمّا المكون السياسي أو الإسلام السياسي فظهر في سنة ١٩٦٩ بفضل نشاط نجم الدين أربكان وحزبه "السلامة الوطنية"، ثم حزب "الرفاه" وبعده حزب "الفضيلة" الذي انقسم عقب حركة تمرد ضد تعاليم أربكان إلى حزبين متنافسين: "العدالة والتنمية" و"السعادة". عندما تأسس حزب العدالة والتنمية على يد رجب طيب أردوغان ورفاقه، أعلن هؤلاء أنهم ديمقراطيون محافظون يرفضون النهج الذي خطه أربكان والمسّمى "ملي غوروش"، الأمر الذي يمثل قطيعة مع فكر الإسلام السياسي. ويحاول "المفسر" بولاتش إقناعنا بأن الأزمة التي تواجه أردوغان لا علاقة لها بالإسلام السياسي. يقول:

عندما ابتعد أردوغان عن فكر الإسلام السياسي وطريقة أربكان، شعر فتح الله غوليين بالارتياح للتعامل معه، وبالتالي مساندته للفوز في الانتخابات، وهكذا فعلت المجموعات الإسلامية كافة. ثم رأينا أن جميع المجموعات الإسلامية والديمقراطيين والليبراليين شكلوا تحالفاً واسعاً حول أردوغان استمر فاعلاً حتى سنة ٢٠١١، وذلك على أساس برنامج يلتزم

القائم الذي بُنيت تلك السياسة استناداً إليه. مع حلول "الربيع العربي" انتهى الستاتيكيو في المنطقة وسارعت تركيا إلى تأييد التغيير، لكن انهيار سياسة تصفير المشاكل راح يظهر مع اقتراب رياح "الربيع العربي" أكثر من حدود تركيا، وكانت سورية هي مكان الاحتكاك الذي جعل الانهيار واضحاً للعيان.

والخلاصة أن حزب العدالة والتنمية خربّ التوافق الداخلي في تركيا، وكذلك التوافق مع الغرب، وها نحن الآن نشهد نتائج الأزمة التي تسبّب بها أردوغان ورفاقه في الحزب الحاكم. مصطفى أكيول يلتقط إشارة التدخل ليقول إنه يوافق على معظم ما ورد في مطالعة زميله علي بولاتش، مضيفاً أنه يعتقد أن المشكلة الرئيسية لا تكمن في حزب العدالة والتنمية، وإنما في شخصية زعيمه أردوغان الذي يستخدم آليات السلطة إلى الحد الأقصى بغية إعادة هندسة تركيا على صورته. أردوغان حقق نجاحاً اقتصادياً وحاز تأييد الشعب لأن الاقتصاد التركي عرف نمواً وازدهاراً في غياب معارضة فاعلة، الأمر الذي جعل أردوغان يعتقد أن المجتمع التركي يمنحه تفويضاً مطلقاً ليتصرف كما يشاء. وعندما حان وقت الانتقال إلى الولاية الثالثة، سيطرت على عقله فكرة فحواها أنه صار في إمكانه أن يعيد بناء تركيا، وشرع في ممارسة الضغوط على الجميع مركزاً على الليبراليين والعلمانيين، ومحاولاً التدخل في طريقة عيش الناس من خلال تحريم الكحول وشن حملة ضد الإجهاض والتحريض على غير المتدينين، كما حاول أن يبسط سيطرته على وسائل الإعلام طالباً إبعاد الصحافيين الذين يتجرأون على انتقاد سياساته، وجزء

إلى فتوى من جماعات دينية تحظى بثقته لتغيير نظام التعليم وجعله يتوافق مع المدارس القرآنية (إمام - خطيب) التي تتلمذ هو نفسه فيها، الأمر الذي يعني استبعاد تطلعات مجموعات أخرى تعارض هذا الاتجاه، وفي مقدمها جماعة غولين التي قرر أردوغان اقتلاع جذورها عبر إلغاء المدارس التحضيرية لدخول الجامعة. وفي الوقت نفسه تحدى أردوغان الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي متصوراً أن حزب العدالة والتنمية بات السيد الوحيد في الشرق الأوسط. وفي خطاب له في مدينة قيصرية وسط الأناضول، أكد وزير خارجيته أحمد داود أوغلو في سنة ٢٠١١ أن تركيا ستعود إلى حدود ما قبل الحرب العالمية الأولى لاستعادة كل الأراضي التي فقدتها، وأن أنقرة سيكون لها اليد العليا في مجال يمتد من البوسنة إلى اليمن، ومن القرم حتى أفغانستان بقيادة حزب العدالة والتنمية. وعلى هذا النحو التزم قادة "العدالة والتنمية" سياسة طموحة جداً في سورية فارتكبوا أخطاء فادحة. إن الزخم الاقتصادي، مقروناً بالاعتبارات الأيديولوجية والإرادية، دفع حزب العدالة والتنمية وزعيمه أردوغان إلى الادعاء أنه يقع على عاتقهما قيادة العالم الإسلامي الذي يشكل العالم العربي عموده الفقري. لقد كانت تركيا جاهزة للعودة إلى ذلك المسرح الجيوسياسي الذي أدارت ظهرها له منذ تأسيس الجمهورية عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى، ووجدت نفسها مضطرة إلى الانخراط مع الحكومات والأنظمة القائمة من دون التساؤل عن شرعيتها. غير أن نجاح تلك السياسة تحت الشعار المغربي "صفر مشاكل مع الجوار" واستمراريتها ارتبطا بالستاتيكيو أو الوضع

أن السلطة تُفسد، وبالتالي يمكن أن تُفسد الإسلام السياسي".

أكيول يرى ضرورة لتوضيح إشكالية الإسلام السياسي في تركيا انطلاقاً من كون حزب العدالة والتنمية لا يجاهر بانتمائه إلى الإسلام السياسي، وإن كان مسؤولو الحزب لا يمارسون "التقية" في هذا الشأن الحساس في جلسات خاصة، ويكشف أن ثمة إشارات في الحلقة الداخلية لأردوغان إلى فتاوى ومرجعيات إسلامية، ومنها فتوى على سبيل المثال تجيز لرجال الأعمال الذين ينفذون تعهدات لحساب الدولة تقديم تبرعات إلى جمعيات أو هيئات تمارس العمل الخيري. إحدى هذه المؤسسات يُديرها ابن أردوغان، الأمر الذي يشير إلى أنهم استنبطوا نظاماً لتمويل مؤسسات خيرية تحظى بالأفضلية من جانب فريق أردوغان. أما الحجة التي يقدمونها لتبرير هذا العمل فإن أكيول يلخصها كالآتي: "لا يمكن أن نتقدم استناداً إلى الضوابط الإسلامية في إطار نظام علماني، لذلك دعونا نقبل بالنظام العلماني ونبتعد مؤقتاً عن المبادئ الإسلامية، في انتظار أن نحصل على المزيد من السلطة، وعندما يتحقق هذا الهدف يمكننا أن نفعل ما نشاء..."

بولاتش يطلب الكلام لعرض ما يعتبر أنه نقطة مهمة في موضوع الفساد، ويقول: "خلال الأعوام الماضية كلها، تعمّد رجال العدالة والتنمية عدم الإتيان على ذكر الإسلام في القضايا الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، غير أن أردوغان صرّح في إحدى خطبه بأن الاقتصاد والمال لا علاقة لهما بالدين. لقد ركز قادة الحزب على القوة الاقتصادية، ولهذه الغاية أنشأوا جهازاً اقتصادياً يتيح لرجال

ذلك خسر العديد من الكتّاب والمعلقين - الذين رفضوا الانصياع - وظائفهم. لذلك أتصور أن المشكلة مع أردوغان ليست أيديولوجية، وإنما تتعلق بممارسة السلطة إذ بات هو والفريق المحيط تحت سحر السلطة، بينما ظهرت مجموعة مؤيدة له وظيفتها كيل المديح والتصفيق معتبرة أنه أعظم قائد تركي بعد كمال أتاتورك، بل إنها ذهبت إلى القول إنه يصح المسيرة التاريخية لأتاتورك. هناك خطاب حزبي ينطوي على نوع من العبادة لشخص أردوغان وهو يبدو مرتاحاً لذلك.

جنكيز تشاندار يجد فرصة للهجوم من باب أزمة الإسلام السياسي، علماً بأنه يحمل لواء المعارضة المنهجية لسياسات أردوغان منذ انتفاضة الشباب في ساحة تقسيم مطلع حزيران / يونيو 2013. يقول تشاندار أنه يتفهم مقاربة بولاتش، "لكن العالم ينظر إلى أردوغان وجماعة الإخوان المسلمين باعتبارهما جزءاً لا يتجزأ من الأزمة التي يتخبط فيها الإسلام السياسي. وإن نظرة الناس إلى العدالة والتنمية هي أن هذا الحزب ينتمي إلى عالم الإسلام السياسي في تركيا، ولذلك فإن الأزمة التركية معطوفة على الأزمة المصرية، هي في التحليل النهائي أزمة الإسلام السياسي." وإذا كان تشاندار يتفق مع بولاتش وأكيول على أن تركيا تعاني عملية فساد للسلطة، فإنه يرى أن "السلطة في تركيا تتماثل مع الإسلام السياسي، الأمر الذي يعني أن فساد السلطة هنا يترجم أزمة للإسلام السياسي." ويخلص إلى القول: "على افتراض أن الإسلام السياسي هو ترجمة للقدرة السياسية على إدارة الدولة، فإن ما توصلنا إليه في بلدنا يمثل حالة أيديولوجية وعملية تنطبق على العالم بأسره، وفحواها

من جانب رجال الأعمال أمر لا علاقة به بالأخلاقية الإسلامية، ولا بجمال الدين الأفغاني وطريقة تفكيره، ولا برؤية محمد عبدو. لقد تحول حزب العدالة والتنمية إلى آلة تمارس الفساد المالي، الأمر الذي يفضي إلى خيبة وأزمة.

أكيول يرى فائدة في إعادة ربط المناقشة بالوقائع التي تكشفها يومياً الشبكة الإعلامية لحركة غولين، مشيراً إلى أن غرق الحزب الحاكم في الفساد بات حالة لا يمكن السكوت عنها: "هناك بالتأكيد صراع على السلطة بين الجانبين، لكن جماعة غولين التي ليس لها حزب سياسي، ولا يريد زعيمها الروحي أن يكون بديلاً من أردوغان كزعيم سياسي، ترى أنه إزاء ما يظهر من فضائح في مجال الفساد لا يمكنها كحركة مدنية أن تبقى مكتوفة

الأيدي، ولذلك تعمل على تسريب التسجيلات الصوتية لإثبات الحقيقة أمام الرأي العام." ورداً على السؤال: هل لحركة غولين برنامج أو رؤية بديلة؟ يسارع بولاتش إلى القول إن "الفكرة الأساسية التي تشغل حركة غولين تلخص بإبعاد أي ضرر عن تركيا، وأنه لا يمكن أن يكون هناك شرق أوسط من دون تركيا، مثلما لا يمكن أن تكون هناك تركيا من دون حزب العدالة والتنمية، لكن يجب أن يكون هناك حزب العدالة والتنمية من دون أردوغان."

أكيول يلقي مزيداً من الضوء على هذا الموضوع قائلاً: "إن جماعة غولين ليسوا ضد حزب العدالة والتنمية، بل يعتقدون أن هذا الحزب له حضور كبير، وفيه نواب ووزراء كثر يتمتعون بمستوى معقول من الصدقية، لكن المشكلة هي مع أردوغان والمجموعة القريبة منه المكونة من المستشارين والكادرات العليا في الجهاز

الأعمال التبرع بهبات، ويمكن للحزب استخدام القسم الأكبر منها... وإذا علمنا أنهم يحصلون على ١٠٪ من أرباح رجال الأعمال عندما يوزعون عقود الدولة، فإنه يمكن أن نتصور كيف أنهم راكموا ثروة هائلة عبر ممارسة السلطة على المستوى المحلي منذ ٢٠ عاماً، وعلى المستوى المركزي منذ ١٢ عاماً. لقد تمكن الجهاز الاقتصادي من تحصيل مبلغ إجمالي يقدر بـ ٧ مليارات يورو، وتحوّل الكادر الحزبي إلى نمط جديد من السلوك لا يمانع في أي محرمات مثل تبييض الأموال والرشوة، بحجة أنه يتقيد بقوانين اللعبة التي يفرضها النظام العلماني. بعض الناس يعتقد أن أردوغان يغالي في إسلامه، والحقيقة أنه ابتعد عن مبادئ الإسلام بطريقة براغماتية."

جنكيز تشاندار يُسجل، بناء لطلب ملح من بولاتش، أنه كان مستشاراً لأردوغان طوال ٣ أعوام ونصف عام، وأنه عارض هذا التحول في مسار "العدالة والتنمية"، ثم يتدخل مجدداً في المناقشة من زاوية النظرة العالمية إلى ما تعيشه تركيا اليوم: "إن جذور المشكلة التي نواجه تعود إلى كون الإسلام دخل في أزمة كبرى منذ سقوط الإمبراطورية العثمانية. وبعد مخاض سياسي طويل جاءت حكومة حزب العدالة والتنمية لتثير أمالاً كبرى وتطرح مسؤولية كبيرة على المجتمع الإسلامي. ومن دون الدخول في تفاصيل وتعرجات المرحلة الانتقالية خلال العقدين الماضيين يجدر بنا أن نلاحظ أن هناك حالة إحباط وخيبة، لأن التجربة الإسلامية في تركيا يحدها موظفون بيروقراطيون يعتبرون أنه يمكن أن نراكم المال ما دمنا نسبح في بحر النظام العلماني. التبرع للحزب بنسبة ١٠٪

الحزبي".
 نوجّه سؤالاً هو: هل تعتقدون أن جماعة أردوغان ربطت مصيرها بمصير جماعة الإخوان المسلمين في مصر؟
 "أردوغان يتماثل مع جماعة الإخوان المسلمين في مصر"، يقول مصطفى أكيول. ويضيف: "لدى أردوغان مروية خاصة بشأن هزيمة العسكر في تركيا، ومعارضة الانقلاب على الإخوان في مصر هي جزء من قصته ودفاعه عن شرعية صناديق الاقتراع ضد المؤسسة العسكرية العلمانية. وقد حدثت في الوقت نفسه في تركيا الانتفاضة الشبابية في ساحة تقسيم في إستانبول انطلاقاً من رفض محاولة السلطات إزالة حديقة غيزي التي فجرت مواجهة مع المجتمع المدني للمرة الأولى منذ صعود الحزب الإسلامي إلى السلطة. وليس غريباً أن يكون أردوغان قد رأى في حركة 'تمرد' ضد مرسى وحكم الإخوان في القاهرة دينامية شبيهة بحركة التمرد في إستانبول، بمعنى أن يكون هذا التمرد موجّه ضده أو يستهدفه. وربما كانت هذه طريقة أيضاً لنزع الشرعية عن انتفاضة الشبيبة التركية في ساحة تقسيم في إستانبول".
 بولاتش تنفتح شهيته على البعد الجيوبوليتيكي لمحاولة أردوغان الفاشلة إقامة المحور التركي - المصري من خلال دعم حكم الإخوان في القاهرة، ويذهب إلى أن المنطق العميق لمساندة الإخوان في مصر هو احتواء التمدد الإيراني في العالم العربي، بعد النكسة التي أصابت السياسة التركية إزاء النفوذ الإيراني في سورية والعراق. ويستعين أكيول بالمعرفة الأنثروبولوجية كي يفسّر الأسباب العميقة للنكسات المتتالية لسياسة "صفر مشاكل" التي وضعها وزير الخارجية أحمد داود أوغلو

للتعامل مع الجوار الإقليمي، ويوفر علينا كثيراً من الشرح عبر طرح معادلة تحتاج إلى التفكيك: "أردوغان لا يفهم كثيراً العالم العربي. فريقه لا يتكلم العربية ولا يفهم حركة الديوانيات عند العرب، وليس مستغرباً بالتالي أن تكون نظرتهم إلى المنطقة رومانسية." جنكيز تشاندار الدائم الترحال والمراقب الدؤوب لقضايا المنطقة انطلاقاً من التزام تاريخي بالقضية الفلسطينية، يقدم قرائن تؤكد ما ذهب إليه مصطفى أكيول، مشدداً على أنه رافق داود أوغلو في رحلته الأخيرة إلى دمشق ولقائه بشار الأسد قبل القطيعة وتدهور العلاقات التركية. السورية. ويكشف أنه سأل الوزير عمّا طرحه في اللقاء المنفرد مع الأسد فأجاب أنه اقترح إشراك الإخوان المسلمين في الحكومة. وعلّق تشاندار قائلاً: "إنكم أيها السادة تأتون إلى المنطقة وتقترحون أفكاراً جميلة ثم تعودون أدراجكم إلى أنقرة من دون أن تأخذوا في الاعتبار أن ثمة من يتابع بدقة تحركاتكم ويتفوق عليكم بأن له وجوداً في توازن القوى على الأرض، وكلامه يحمل قدرة استراتيجية على إقناع الأسد". ويروي أن الأمر نفسه تكرر مع داود أوغلو في السليمانية شمال العراق عندما تحدث الوزير التركي بالكردية في مؤتمر عام معتبراً أنه حقق إنجازاً دبلوماسياً، فقال له تشاندار في جلسة خاصة لاحقاً إن عليه أن يفكر بأن قاسم سليمان، قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني، سيأتي فوراً بعد عودته إلى أنقرة ليذكر "حلفاءه" الأكراد بأن اللغة الكردية ممنوعة في تركيا، وإن "التفاهم الجيوسياسي العميق" بين الإيرانيين والأكراد يمنح سليمان القدرة على التصرف في كردستان كأنه في بيته. أخيراً، ماذا عن التقارب التركي مع إيران

التركية إزاء إيران، ذلك بأنه عندما بدأ الأميركيون الحوار مع إيران، شعر الرجلان بأن على أنقرة أن تكف عن المشاكسة مع واشنطن وطهران إذا ما كانت تريد أن تؤدي دوراً ما، لكن التقارب التركي مع إيران لا يبدو عميقاً وجدياً. ولا يرى (تشاندار) أي صفقة حقيقية بشأن سورية أو العراق، مشيراً إلى أن بشار الأسد يمثل هدفاً بعيداً ليس في متناول أنقرة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى نوري المالكي في العراق.

وفي حين يقترح تشاندار مراقبة متأنية لمسرحين لهما الأولوية بالنسبة إلى الدبلوماسية التركية، وهما سورية والعراق، يردّ بولاتش بإبراز الحالة المركبة من التنافس والصراع والتعاون التي تسود المعادلة التركية - الإيرانية، ويقدم مطالعة تاريخية طويلة لتفسير ظاهرة التلازم التاريخي بين البلدين، معتبراً أن الرئيس حسن روحاني يتهيأ لإصلاحات كبرى عقب أفول عهد محمود أحمددي نجاد، وأن على أردوغان أن ينسج على منوال جاره الإيراني. ■

عقب خسارة أنقرة القاهرة وتوقيع طهران الاتفاق النووي؟

أكيول لا يستبعد أن يكون اللاعبون الأتراك في الأزمة السورية قد أدركوا أنهم أخطأوا، وأن بشار الأسد باق في السلطة، بينما تضم المعارضة السورية اتجاهات قريبة من "القاعدة" وهذه مشكلة أخرى لتركيا. ويضيف أن الأتراك "قرروا أنهم يحتاجون إلى موقف من المحنة السورية أكثر تعقيداً من مجرد الاكتفاء بالدعوة إلى إحلال المعارضة مكان الأسد. الرئيس عبد الله غول كان أكثر توازناً منذ البداية، وكان يحذر من أن تركيا تمارس سياسة مغامرة أكثر منها واقعية في سورية، متحفظاً عن الطابع العنجهي لمواقف أردوغان وداود أوغلو. هناك على الأرجح الآن تحوّل أو تعديل في الموقف التركي إزاء سورية يلزم الشروع في حوار جديد مع إيران، وبهذا التعديل يتصورون أنه يمكن القيام بعمل ما." جنكيز تشاندار يتابع التحليل من الزاوية الجيوسياسية نفسها، مشدداً على أنه بعد خسارة مصر نرى أردوغان وداود أوغلو يحاولان بطريقة ما تصحيح السياسة